

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٣٨**

الثلاثاء، ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

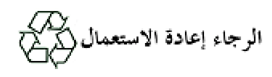
الرئيس:	السيد إلكن	(تركيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد تندريبيوغو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد دو شياوكونغ
	فرنسا	السيد لا كروا
	فييت نام	السيد لي ليونغ منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد وليامز
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة جيرمين
	اليابان	السيد أوكودا

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

التقرير الخامس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (S/2009/270)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

التقرير الخامس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (S/2009/270)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل بوروندي، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد ناهايو (بوروندي) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بالسيد أدولف ناهايو، مدير إدارة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية في بوروندي.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد يوسف محمود، الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد محمود لشغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد بير أورنيوس، نائب الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة، الذي سيتكلم نيابة عن رئيس التشكيلة القطرية المعنية ببوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد أورنيوس لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/270، التي تتضمن التقرير الخامس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد يوسف محمود وسعادة السيد بير أورنيوس. أعطي الكلمة الآن للسيد محمود.

السيد محمود (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض التقرير الخامس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (S/2009/270). يقدم التقرير المعروض على المجلس سردا للإنجازات الرئيسية التي تحققت خلال الأشهر الستة الماضية وللتحديات المقبلة التي تواجه شعب وحكومة بوروندي. ويصف أيضا الأنشطة الرئيسية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي دعما لجهود الحكومة لتوطيد السلام، وفقا للولاية المناطة من المجلس. وعلاوة على ذلك، يقدم التقرير ملخصا لتوصيات بعثة التقييم التقني إلى

بوروندي، بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام في آذار/مارس.

واتسمت الفترة قيد الاستعراض بتحقيق تقدم كبير في مجال تنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار وفي وضع الأسس للتحضير لانتخابات عام ٢٠١٠. لقد اتخذت خطوة مهمة إلى الأمام في نيسان/أبريل، مع قيام آخر حركات التمرد، قوات التحرير الوطنية، بإلقاء سلاحها رسميا والتسجيل كحزب سياسي. إن تخلي قوات التحرير الوطنية عن الكفاح المسلح تطور مهم يمهد الطريق لمشاركتها في العملية الديمقراطية في بوروندي.

وفي ما يتعلق بتنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار، اتفقت الحكومة وقوات التحرير الوطنية، خلال اجتماع تاريخي للمديرية السياسية في بريتوريا في ٨ نيسان/أبريل، برئاسة هيئة التيسير التابعة لجنوب أفريقيا، على خريطة طريق لدمج قوات التحرير الوطنية في المؤسسات المدنية والعسكرية ولتسريح مقاتليها، مع منح اعتبار خاص للنساء، بما يتفق مع نص وروح قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأنا واثق من أن تقريرا منفصلا عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي سعيا إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ينبغي أن يعرض على المجلس أو كان ينبغي توزيعه في وقت سابق، كما جرت العادة أن نفعل في ما يتعلق بالإحاطات الإعلامية السابقة.

ومنذ منتصف نيسان/أبريل، تحقق تقدم مهم في تنفيذ خريطة الطريق. جرى دمج إجمالي ٣ ٥٠٠ عنصر من عناصر قوات التحرير الوطنية في الجيش والشرطة. ودمرت أسلحة قوات التحرير الوطنية غير الصالحة للاستخدام وجرى تسليم الأسلحة المتبقية التي يمكن استخدامها إلى الحكومة. وحتى الأمس، ٨ حزيران/يونيه، جرى تسجيل أكثر من ٥ ٠٠٠ من مجموع ١١ ٠٠٠ من البالغين المرتبطين بمقاتلي قوات التحرير الوطنية، وسلمت لهم مجموعات النشرات المساعدة على العودة، ودفع لهم القسط الأول من مساعدة العودة ونقلوا إلى مجتمعاتهم المحلية. وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو، أفرج عن مجموعة أخرى من السجناء، تضم هذه المرة ١٠٣ أشخاص، بناء على أمر أصدرته وزارة العدل في نيسان/أبريل.

وبحلول ٢٩ أيار/مايو، استكملت هيئة التيسير التابعة لجنوب أفريقيا عملية التحقق من ٥ ٠٠٠ من مقاتلي قوات التحرير الوطنية الذين سيجري تسريحهم خلال الأشهر القليلة القادمة في إطار البرنامج الوطني الانتقالي للتسريح وإعادة الإدماج الذي يدعمه البنك الدولي. وفي الفترة من ١٣ إلى ٢٠ أيار/مايو، أعيد لم شمل إجمالي ٣٤٠ طفلا، منهم ست فتيات، جرى فصلهم عن قوات التحرير الوطنية في نيسان/أبريل، مع أسرهم.

وفي أوائل حزيران/يونيه، أصدرت الحكومة عدة مراسيم ترشح حوالي ٢٤ من زعماء قوات التحرير الوطنية لشغل مناصب كبرى في الحكومة، منها مناصب سفراء ومحافظين. وتتطلب بقية المناصب التي سيتم تخصيصها لزعماء قوات التحرير الوطنية إجراء المزيد من المشاورات مع الحكومة. وعين رئيس قوات التحرير الوطنية كمدير للمؤسسة الوطنية للضمان الاجتماعي.

وأنهت هيئة التيسير التابعة لجنوب أفريقيا بعثتها في ٣١ أيار /مايو. غير أن ١٠٠ من عناصر فريق الحماية المباشرة لفرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي سيواصل توفير الأمن للقيادات العليا في قوات التحرير الوطنية، فيما يقوم بتدريب وحدة حماية مشتركة من الشرطة جرى تشكيلها أخيرا من قوات التحرير الوطنية والحكومة.

وجرى تسليم المهام المتبقية لنزع السلاح، والتسريح وعملية إعادة الإدماج إلى حكومة بوروندي، بينما تولى

الاتحاد الأفريقي مسؤولية متابعة العملية بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

ومع انسحاب هيئة التيسير، أوصى قادة المبادرة الإقليمية للسلام بإنشاء آلية تخلفها لمواصلة مراقبة عملية السلام، والمساهمة في تهيئة بيئة مؤاتية للفترة المفضية إلى إجراء الانتخابات ولتوفير إنذار مبكر لقادة المبادرة الإقليمية. وفي ٢٧ أيار/مايو أطلق الميسر هذا الهيكل الذي سيخلف مكتب التسيير، وهو الشراكة من أجل السلام في بوروندي. ويضم الهيكل في عضويته المديرية التنفيذية والأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. كما سيعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي بوصفه أمانة الهيكل. وستعمل لجنة بناء السلام والمبعوثون الخاصون لمنطقة البحيرات الكبرى بوصفهم شبكة دعم للشراكة. وستنسق الشراكة وتتولى قيادتها جنوب أفريقيا. ومن المتوخى أن تنتهي الشراكة من أجل السلام في بوروندي في كانون الأول/ديسمبر، رهنا بالاستعراض الذي يجريه قادة المبادرة الإقليمية، وبالطبع، حكومة بوروندي.

وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام، شهد المناخ السياسي في بوروندي بعض التحسينات التي لا يمكن إنكارها خلال الأشهر الستة الماضية. وكان أبرز هذه التحسينات هو إنشاء الحكومة، بعد مناقشة داخلية مطولة ولكنها شاملة، للجنة الوطنية الانتخابية المستقلة.

وأصبحت انتخابات عام ٢٠١٠ محط تركيز رئيسي للأطراف الفاعلة السياسية في بوروندي، وخاصة بعد إنشاء اللجنة الانتخابية. وفي ١١ أيار/مايو، وجه الرئيس نكورونزيزا رسالة إلى الأمين العام يطلب فيها دعم الأمم المتحدة للعملية الانتخابية. وفي ٢٥ أيار/مايو، عقدت اللجنة الانتخابية اجتماعها الرسمي الأول مع ممثلي المجتمع الدولي وحددت خلال الاجتماع احتياجاتها فيما يتعلق بالمساعدة التقنية واللوجستية والمالية. واستجابة للطلب الموجه إلى الأمم المتحدة، سيتم إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات بغية تحديد مجالات الدعم، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الوطنية الانتخابية المستقلة.

وإضافة إلى ذلك، سجلت الحكومة بالأمس حركة التضامن والديمقراطية بزعامة ألكسيس سيندوهيج بعد فترة انتظار طويلة إلى حد ما. وبهذا التسجيل يصل عدد الأحزاب السياسية المسجلة في بوروندي إلى ٤٣ حزبا.

وبالرغم من التحسن المذكور سابقا في المناخ السياسي، يستمر الإعراب عن دواعي القلق حيال التعطيل المستمر لأنشطة الأحزاب السياسية المعارضة، وفي بعض الحالات، أعمال العنف التي ترتكب ضد أعضاء هذه الأحزاب من جانب الشرطة، وكما يزعم، من جانب دائرة الاستخبارات الوطنية والموظفين المحليين. وأنشأت هذه الحالة شعورا بالضيق فيما بين الطبقة السياسية والعناصر النشطة في المجتمع المدني، ولذلك حث الجميع الحكومة على كفالة ضمان التعددية والتسامح. كما أن الأمين العام، في تقريره، يحث الحكومة على معاملة جميع الأحزاب السياسية على قدم المساواة بموجب القانون البوروندي وعلى ضمان احترام الحق في حرية التعبير والتجمع المجسد في الدستور والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها بوروندي.

ولاحظ الأمين العام أيضا في تقريره أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به ليتمتع أبناء بوروندي بالممارسة الكاملة لحقوقهم الإنسانية. كما حث الأمين العام الحكومة على التحرك بسرعة لإنشاء لجنة وطنية مستقلة وفعالة وموثوقة لحقوق الإنسان امتثالا للمعايير الدولية، فضلا عن إنشاء المؤسسات ذات الصلة الأخرى الرامية إلى تدعيم المصالحة الوطنية وسيادة القانون.

وبالرغم من حالات التأخير، يحرز تقدم في التحضيرات لعقد مشاورات وطنية بشأن إنشاء آليات للعدالة الانتقالية. وعلى وجه الخصوص، أود أن أشير إلى إجراء عملية تجريبية في ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو في محليتين في بوجمبورا بغية اختبار الاستبيانات التي ستستخدم في عملية المشاورات الوطنية المقرر أن تبدأ في ١٥ حزيران/يونيه. وكما ورد في تقرير الأمين العام، تهدف هذه المشاورات الوطنية إلى استجلاء آراء أبناء بوروندي بشأن ما يعتقدون أنه أفضل سبيل لإنشاء الآليتين التوأمين للمصالحة وهما تحديدا، لجنة للحقيقة والمصالحة ومحكمة خاصة ملحقة بنظام العدالة في بوروندي.

وفي السياق الحالي، فإن أكثر تحديين عاجلين هما اختتام عملية تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم وإعادة الإدماج الاجتماعي – الاقتصادي المستدام للمقاتلين السابقين، بمن في ذلك المقاتلون من آخر حركة للتمرد، قوات التحرير الوطنية، والشرائح الأخرى من أكثر السكان المتضررين من جراء الصراع.

إن الأمر الملح هو أن يبذل المجتمع الدولي كل الجهود الممكنة لضمان إحراز تقدم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتوفير الموارد اللازمة لاستكمال العملية في الوقت المناسب. ويقوم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي بدعم الجهود الوطنية الرامية إلى وضع استراتيجية تستكمل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالتركيز على إعادة الإدماج الاجتماعي – الاقتصادي المستدام ليس للمسرحين من مقاتلي قوات التحرير الوطنية فحسب بل أيضا لغيرهم من المقاتلين السابقين والجنود المسرحين. وستكون هذه الاستراتيجية متسقة مع غايات وأهداف إصلاح قطاع الأمن وستقطع شوطا طويلا نحو تحقيق استقرار الحالة قبل انتخابات عام ٢٠١٠.

ولئن كانت التحديات الأمنية هي أكثر التحديات العاجلة، فإن بوروندي تواجه أيضا تحديات هامة أخرى، بما في ذلك حالة اجتماعية – اقتصادية صعبة وضعف نظام العدالة وفي إطار قوات الشرطة، استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، فإن الحكومة مدعوة إلى وقف هذه الانتهاكات وإلى التأكد من إقامة العدل وإلى إبقاء الجمهور مطلعا على آخر المستجدات. وفي هذا الصدد، أرحب بالبيان الذي أدلى به وزير الأمن العام في المؤتمر الصحفي الذي عقد بالأمس فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتصدي لبعض هذه الانتهاكات، بما في ذلك متابعة اغتيال نائب رئيس مرصد مكافحة الفساد والاختلاس، وهي منظمة غير حكومية تتعامل مع مكافحة الفساد. وأشيد بالوزير على مناقشة هذه الانتهاكات بصورة علنية واطلاعنا على العمل الذي تقوم به الحكومة في هذه المجالات.

إن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، بالعمل بنهج متكامل مع منظومة الأمم المتحدة في البلد، يواصل تقديم الدعم لحكومة بوروندي وشعبها في التصدي لهذه التحديات. وأدت المشاريع التي يمولها صندوق بناء السلام إلى بعث الأمل بإسهامها في إجراء إصلاحات معينة وبإشراك السكان انطلاقا من القاعدة في جهود تدعيم السلام. وبدأت تظهر بعض النتائج الملموسة مبادرات مختلفة لبناء القدرات في مجالات الإدارة والحكم الرشيد، والعدالة وحقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب، وإصلاح قطاع الأمن، وتمكين النساء والمجتمع المدني. وستساعد عمليات الحوار الوطني المستمرة على استعادة قدر من الثقة الاجتماعية بعد عقود من عدم الثقة.

كما أود أن أشيد بالدور الذي اضطلعت به لجنة بناء السلام، وخاصة رئيس الاجتماعات القطرية المخصصة لبوروندي، السفير ليدن، في مواصلة الحوار البناء مع

الحكومة وشركائها الوطنيين. وظلت الزيارات المتكررة التي يقوم بها الرئيس مصدر تشجيع بالنسبة لنا جميعا.

وبالرغم من التقدم المحرز، ما زالت الحالة في بوروندي التي حددتها من فوري حالة هشة، وما زالت عمليات تدعيم السلام وتوفير الأمن غير مستكملة. ويلزم أن يبذل أصحاب المصلحة الوطنيون والدوليون جهودا قوية ومستمرة لضمان عدم الرجعة بسهولة في ذلك التقدم المحرز، وخاصة بينما يستعد البلد للعملية الانتخابية المقبلة. وإحدى الأولويات العاجلة هي مساعدة حكومة بوروندي على التصدي للحالة الاجتماعية - الاقتصادية المضطربة وبعض المشاكل المتعلقة بالميزانية.

وكما يظهر من فرع ''ملاحظات'' من التقرير، فإن الأمين العام أيد توصية بعثة التقييم الفنية التي أوفدت مؤخرا إلى بوروندي ومفادها أن تظل ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي بدون تغيير حتى نهاية عام ٢٠٠٩، مع التركيز بصفة رئيسية على تقديم الدعم السياسي، وتيسير الحوار، وتقديم الدعم الاستراتيجي لبناء السلام، فضلا عن التركيز على المهام المتعلقة باستكمال عملية السلام، والآن بعد تقديم طلب، التركيز أيضا على تقديم المساعدة الانتخابية.

أما بخصوص طبيعة وجود الأمم المتحدة بعد عام ٢٠٠٩، فيعتزم الأمين العام التشاور مع حكومة بوروندي وتقديم توصيات في تقريره المقبل إلى مجلس الأمن.

وسيكون الجزء المتبقي من عام ٢٠٠٩ فترة حاسمة للمحافظة على ما تم إنجازه واستخلاص الدروس للجهود المستقبلية في بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد محمود على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد بير أورنيوس.

السيد أورنيوس (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بالبيان التالي نيابة عن السفير أندرس ليدن رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لبوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

''أود أن أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة للاشتراك في جلسة اليوم بشأن بوروندي بصفتي رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لبوروندي التابعة للجنة بناء السلام. وكما ذكرت في كانون الأول/ديسمبر، فإن التعاون الوثيق بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام بشأن بوروندي أمر أساسي، لأسباب ليس أقلها أن تحقيق السلام والاستقرار في بوروندي هو لبنة أساسية لإحلال السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى برمتها.

''قمت بزيارة بوروندي قبل بضعة أسابيع، تحديدا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيار/مايو. وكان الغرض من الزيارة تقييم التقدم المحرز في عملية بناء السلام، وتحديد الأولويات الرئيسية لزيادة انخراط لجنة بناء السلام، بما في ذلك الانتخابات التي ستجري في عام ٢٠١٠. واجتمعت مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، بمن فيهم رئيس الجمهورية واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والمُيسر الجنوب أفريقي، فضلا عن ممثلين للمجتمع المدني والأحزاب السياسية والشركاء الدوليين.

''من الواضح أن بناء السلام في بوروندي قد دخل مرحلة جديدة. لقد أُحرز تقدم هائل في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فجرى تسريح كل الأطفال المرتبطين بقوات التحرير الوطنية و لم شملهم مع أسرهم. وستشارك قوات التحرير الوطنية في الانتخابات المقبلة كحزب

سياسي. وأهنئ الحكومة البوروندية وقوات التحرير الوطنية على هذه الإنجازات.

”وفي الوقت نفسه، تبقى هناك تحديات فيما يتعلق بعملية السلام، وخصوصا الانتهاء من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأرحب بالشراكة من أجل السلام في بوروندي، وأشجع استمرار قيادة جنوب أفريقيا والمبادرة الإقليمية والاتحاد الأفريقي للمحافظة على الإنجازات التي تحققت وضمان نجاح عملية السلام.

”ونظرا لدخول بوروندي في فصل جديد من عملية بناء السلام الجارية فيها، فبوسع لجنة بناء السلام الآن أن تبدأ بتحويل الاهتمام نحو تقديم الدعم لإعادة الإدماج الاجتماعي – الاقتصادي الأطول أجلا والتحديات المتصلة بالانتخابات في عام ٢٠١٠. فالعديد من المقاتلين السابقين وغيرهم ممن سُرِّحوا سيحتاجون إلى المساعدة لإعادة إدماجهم الاجتماعي – الاقتصادي الطويل الأجل، كما يتعين أن تستهدف هذه الجهود أفراد الجماعات الأخرى المتضررة من الحرب، بمن فيهم العائدون والمشردون داخليا. وستساعد لجنة بناء السلام على حشد الدعم حالما تنتهي الحكومة من وضع الاستراتيجية الشاملة للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة، بالتشاور مع الشركاء.

”وخلال زيارتي، كنت شاهدا على الالتزام القوي من الحكومة وجميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠١٠. وفي الوقت نفسه، أُعرب عن القلق إزاء انعدام الأمن في العملية الانتخابية. ووردت تقارير في الآونة الأخيرة عن وقوع أعمال عنف ذات دوافع سياسية. وفي هذا الصدد، هناك حاجة ملحة لتقديم الدعم لزيادة تدريب الشرطة وتعزيز قطاع العدالة.

”تحظى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بالثقة والدعم الواسع النطاق في صفوف البورونديين، لكنها بحاجة ماسة إلى المعدات الأساسية، وكذلك المزيد من الدعم السياسي والفني والمالي. والشركاء الوطنيون الآخرون، مثل وسائط الإعلام والمجتمع المدني والمنظمات النسائية والوطنية والمراقبين، بحاجة ماسة للدعم.

”هناك اتفاق عريض في بوروندي على أنه يتعين على المجتمع الدولي دعم العملية الانتخابية ومتابعتها. وفي هذا الصدد، أرحب بشكل خاص بطلب حكومة بوروندي إلى الأمم المتحدة تقديم الدعم قبل وأثناء وبعد الانتخابات. وبوسع لجنة بناء السلام المساعدة في وضع خطة لتقديم الدعم الدولي للانتخابات، والإسهام في تنسيق الجهود الدولية، وضمان تقديم الدعم حسب الطلب، فضلا عن تعبئة موارد إضافية عندما تظهر ثغرات. وسيُنظم في وقت قريب اجتماع مواضيعي للجنة بناء السلام من أجل مناقشة الدعم المطلوب تقديمه والشروط اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وكذلك للتعرف بمزيد من التفصيل على دور اللجنة في دعم الانتخابات.

”إن استمرار الاهتمام الدولي ودعمه هما من الأمور الحاسمة في توطيد السلام والإسهام في التنمية الطويلة الأجل في بوروندي. ومن أجل زيادة تعزيز دور لجنة بناء السلام، شجعت أصحاب

المصلحة المعنيين في بوجمبورا على تفعيل برنامج محلي للجنة. ومن شأن إقامة صلة أقوى بين العمليات على الصعيد القطري، وهنا في نيويورك أن تزيد من تحسين فعالية دعمنا وأهميته.

”وأخيرا ، أود أن أثني على حكومة بوروندي وجميع أصحاب المصلحة الوطنية على اشتراكهم البنَّاء في عملية بناء السلام. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للتسليم بالدور الهام الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في دعم عملية السلام و خطة بناء السلام الأوسع نطاقا. وسيبقى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي إلى جانب القيادة الاستراتيجية من الممثل التنفيذي للأمين العام هامين جدا لتقديم دعم فعال إلى بناء السلام“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أورنيوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد أدولف ناهايو، مدير دائرة المنظمات الدولية في في وزارة الخارجية في بوروندي.

السيد ناهايو (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): تغتنم حكومة جمهورية بوروندي هذه الفرصة بمناسبة عرض التقرير الخامس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (S/2009/270) لتشكر المنظمة على المساعدة الدؤوبة والمستمرة التي تقدمها إلى بلدي لتتخطى الأزمة الاجتماعية – السياسية في نهاية المطاف. كما تعرب حكومة بوروندي عن امتنانها للسيد يوسف محمود، الممثل التنفيذي للأمين العام لبوروندي، لانخراطه المستمر في تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

وتقدر حكومة بلدي اعتراف التقرير الخامس عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي بالتقدم المحرز في معظم المجالات صوب تحقيق الاستقرار في البلد في نهاية المطاف. وتشمل الأمثلة على هذا التقدم إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وتنفيذ الاتفاقات السياسية مع حركة التمرد السابقة – حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية والتزام الحكومة باتباع سياسة نزع السلاح وإعادة إدماج العائدين وتهيئة الظروف اللازمة للإنجاز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتحسين التعاون بين وسائط الإعلام والمجلس الوطني للاتصال وإطلاق سراح بعض السجناء الذين كانوا رهن الاحتجاز المؤقت، وجمع الآلاف من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي كانت بحوزة السكان المدنيين وتدميرها. واستطيع أن أذكر أمثلة أخرى.

كما تتشاطر الحكومة العديد من الشواغل الواردة في التقرير فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحماية الأطفال، ومركز المرأة، واستمرار الفساد، وتوفير الأمن للسكان. غير أن الحكومة ترى أنه من المجحف القول إنها لا تفعل شيئا لتحسين الحالة في تلك المجالات. فقد وضعت آليات مناسبة، أو هي بصدد البدء بإنشائها، في جميع تلك المجالات. كما أن عملية إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان جارية على قدم وساق. وخلافا للادعاء الوارد في التقرير، فإن الحكومة بصدد إدماج مبادئ باريس في مشروع القانون قبل إحالته إلى البرلمان للنظر فيه وإقراره.

وأود أن أدلي بملاحظتين بشأن المثلية الجنسية، التي أثار تجريمها بموجب القانون الجنائي الجديد لبوروندي حفيظة بعض الشركاء. فمن جهة، لا يحق للسلطة التنفيذية أن تصدر الأوامر إلى السلطة التشريعية بشأن أحكام القانون، مثلما طلب بعض الشركاء إلى رئيس الدولة أن يفعل. ويجب احترام مبدأ الفصل بين السلطات. ومن جهة أخرى، فإن موقف البرلمان، وهو المؤسسة التي تجسد تطلعات الشعب البوروندي، بشأن هذه المسألة يدل بشكل واضح على

الكيفية التي يمكن أن يؤدي بها التنوع الثقافي إلى اختيارات متباينة بشأن اعتماد بعض الصكوك القانونية الدولية وتقبل الشعب لها، حتى وإن كانت السلطات مستعدة لإدماج مبادئ عالمية في القانون الوطني. وعلى الرغم من ذلك، ما زال يمكن مراعاة حقوق الإنسان لدى تناول هذه المسألة.

وفيما يتعلق بحالة المرأة، فإن تجريم القانون الجنائي للعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس قد أوجد بيئة مؤاتية لمكافحة هاتين الجريمتين. والآن، يجب توعية الشركاء الوطنيين كافة بما لمكافحتهما من أهمية بالنسبة للمجتمع. ويشارك المجتمع المدني فعلا في تلك العملية. وينبغي أن يمكن برنامج توعية موظفي قطاعي الدفاع والأمن، فضلا عن نزع سلاح السكان المدنيين، من إحراز تقدم في مكافحة العنف الجنسي. غير أن النجاح لن يتحقق إلا إذا فهمت أسر وأقارب الضحايا في آخر المطاف أن السكوت بذريعة حماية شرفهم سيشجع الإفلات من العقاب في واقع الأمر.

وأما فيما يتعلق بحماية الأطفال، فقد أنشأت الحكومة فرقة عمل لحماية القُصر. غير أنها لم تنجح بعد في توفير الموارد لها. وفي هذا الصدد أيضا، ينبغي استكمال جهود الجهاز القضائي والشرطة بجهود المجتمع المدني. وفيما يتعلق بحالة الأماهقة على نحو خاص، فقد أدت الجهود المكثفة التي بذلتها الشرطة والجهاز القضائي إلى إلقاء القبض على نحو ١٠ أشخاص متورطين في قتل المهق. وطالبت هيئة الادعاء فعلا بإلحاق عقوبات قاسية بأولئك الأشخاص.

وفيما يتعلق بقدامى المحاربين الأطفال في صفوف قوات التحرير الوطنية، فإن ٣٤٠ من الأطفال الذين كانوا منتسبين سابقا لقوات التحرير الوطنية قد أُفرج عنهم من مركز التسريح في غيتيغا، الواقع في وسط البلد، وسلموا إلى أسرهم. وسيحصل أولئك الأطفال على دعم طويل الأجل بغية كفالة إدماجهم بصورة دائمة في مجتمعاتهم المحلية الأصلية. وتود الحكومة أن تذّكر بأنها كانت على استعداد حتى لتسريح وإعادة إدماج الـ ٤٠ طفلا الآخرين المرتبطين بالمنشقين. غير أنهم، وبعد أن تعرضوا للخداع، رفضوا الذهاب إلى مراكز التجميع، آملين أن يتم قبولهم في آخر المطاف في صفوف الشرطة أو الجيش. وتمكنت الحكومة في النهاية من أن تفسر لهم أن تسريحهم وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية يصب في مصلحتهم. وبالنظر إلى أن مركز غيتيغا للتسريح يحتله المقاتلون البالغون من أفراد قوات التحرير الوطنية، قامت الحكومة بترحيل أولئك الأطفال إلى "مغارة"، في مقاطعة بوجمبورا الريفية، للبدء بتسريحهم بغية إعادتهم إلى أسرهم.

وتغتنم حكومة بوروندي هذه الفرصة لإبلاغ مجلس الأمن بأن مسألة السجناء السياسيين قد حلت. والسبب في الغموض الذي يكتنف التقرير هو أن بعض السجناء أطلق سراحهم قبل أن تطالب بهم حركة التمرد السابقة لحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية، وأن بعضا منهم سُجلوا بأسماء مستعارة.

وتدرك الحكومة أن الفساد يعرقل التنمية، لأنه يحرم الدولة والسلطات المحلية من الموارد الضرورية لتنفيذ البرامج ذات المنفعة العامة. ولذلك، أنشأت الحكومة مكتبا للمفتش العام للدولة، وديوانا لمراجعي الحسابات، وفرقة عمل ومحكمة لمكافحة الفساد. وسنقوم عما قريب بإنشاء هيئة خاصة معنية بتحصيل جميع إيرادات الدولة. ومن نافلة القول إنه سيتعين علينا تعزيز قدرات جميع تلك الهيئات، وتوعية الشعب لإقناع أبناء بوروندي بالكف عن التسامح إزاء أعمال الفساد. ويجري الإعداد لمشروع لدعم آليات مكافحة الفساد في سياق خطة بناء السلام ذات الأولوية لدينا. وعلى

الـرغم مـن أن هيئـات مكافحـة الفـساد بـدأت عملـها فعـلا، سـيتعين تعزيـز فعاليتـها مـن خـلال كفالـة أن يتعاون الشعب معها، الذي يجب أن يدين هذه الآفة لأنه ضحيتها.

كما يعرب التقرير عن القلق إزاء استمرار انعدام الأمن. وتتشاطر حكومة بوروندي ذلك القلق. ولذلك الغرض، أطلقنا سياسة لنزع سلاح المدنيين وتوعية قوات الدفاع والأمن للقضاء على العنف المسلح. ويقدم وزير الأمن العام على نحو منتظم تقارير بشأن العقوبات الصادرة بحق موظفيه الذين أدينوا بارتكاب أعمال عنف أو انتهاك حقوق الإنسان. ومؤخرا، في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، نظم جهاز الاستخبارات الوطني، المعروف أيضا بجهاز التوثيق يومـا إعلاميـا لإطـلاع الجمهـور علـى مدونتـه الجديـدة للأخلاقيات وبرنامج التدريب المتصل بها. غير أنه من الواضح أن هذه الإجراءات الإدارية لن تكون كافية. فمن أجل الحيلولة دون ارتكاب الجرائم، لا بد من توفير المعدات الكافية لرجال الشرطة لتمكنيهم من التدخل في الوقت المناسب، وكفالة تعاون الشعب معهم بصورة حقيقية.

وبعد ١٤ سنة من الحرب الأهلية، وتناحرت خلالها بعض حركات التمرد وانشقت على نفسها، فإن الثقة بين السكان وأفراد إنفاذ القانون لا يمكن إيجادها بين عشية وضحاها. وعلاوة على ذلك، فإن الميل إلى اعتبار أن لأعمال العنـف علـى الـدوام دواع سياسـية سـلوك سـلبي للغايـة. وسيكون من المجدي اتباع نهج اجتماعي لتناول الجريمة في بورونـدي. والآن، وبعـد أن انـضمت آخـر حركـة مـن حركات التمرد إلى عملية السلام، فإن الحكومة تأمل في أن تتحسن الحالة الأمنية بشكل ملحوظ.

وفي السياق ذاته، أود أن أقول إن الحكومة لا يمكن أن تخفـي شـعورها بالدهـشة المـشوبة بـالمرارة إزاء بعـض الادعاءات الواردة في التقرير ولا أساس لها، إذ يزعم التقرير إجمالا أن الحكومة لا تزال تتردد فيما يتعلق بعدم جواز تطبيـق العفـو علـى مـرتكبي الإبـادة الجماعيـة، والجـرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. وقد حلت تلك المسألة فعلا. كما يدعي التقرير أن مجلس الأمن الوطني غير قائم، على الرغم من أنه يباشر عمله منذ أكثر من ستة أشهر. وعلاوة على ذلك، يقول التقرير إن حكومة بوروندي لم تقدم بعد طلبا للحصول على المساعدة الانتخابية، على الرغم من أن رئـيس بلـدنا قـدم ذلـك الطلـب إلى الأمـين العـام في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩. كما أن تقريرا رسميا مثل هذا التقرير ينبغي أن يحدد بصورة صائبة المؤسسات الوطنية مثل المجلس الوطني للاتصالات – الذي تُرجم في الصيغة الفرنسية إلى المجلس الوطني للاتصالات السلكية واللاسلكية – واللجنة الوطنية للأراضي وغيرها من الأصول، التي أشير إليها باللجنة الوطنية للأراضي وغيرها من الممتلكات.

وقسم كبير من التقرير الخامس للأمين العام مكرس لبعثـة التقيـيم الـتقني الـتي أجريـت في بورونـدي في أوائـل آذار/مـارس ٢٠٠٩. وطلبـت الحكومـة مناقـشة مقترحـات البعثـة قبـل نـشر التقريـر، لكـن هـذا الطلـب لم يؤخـذ في الحسبان.

والحقيقة هي، أنه بعد أربعة أشهر من البعثة، لم يعد الواقع على الأرض كما كان. وأفضل دليل على هذا هو قرار جنوب أفريقيا إنهاء أنشطة هيئتها للتيسير بعد بعثة جرى تنفيذها بامتياز بالغ واتفاق مع المبادرة الإقليمية من أجل السلام في بوروندي، والاتحاد الأفريقي، والأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وكل المبعوثين الخاصين ولجنة بناء السلام.

وفي هذه المرحلة، ستكتفي الحكومة بالإحاطة علما بأن الأمين العام سيتشاور معها في ما يتعلق بوجود الأمم

المتحدة بعد انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وفي غضون ذلك، تظل حكومة بوروندي تشعر بالامتنان للدعم الذي قدمته الأمم المتحدة، وتود أن تراه يستمر، كما سيتفق عليه.

اسمحوا لي، قبل أن اختتم، أن أشكر أيضا المبادرة الإقليمية، والاتحاد الأفريقي، والأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وهيئة التيسير التابعة لجنوب أفريقيا، والمبعوثين الخاصين ولجنة بناء السلام على إسهامهم في التقدم المحرز في عملية السلام في بوروندي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.